

تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال
الفترة (1998-2017)

**Relationship Between Sectoral Bank Credit and Economic Growth in
Algeria during the Period 1998-2017.**

القرصو وفاء

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، fifikara@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2019/03/06

تاريخ القبول: 2018/12/02

تاريخ الاستلام: 2018/11/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة في البحث عن العلاقة بين الائتمانات المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017)، وذلك باستخدام التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). تم استخدام القروض الموجهة لمختلف القطاعات (عام، خاص، إدارات محلية) كمتغيرات مستقلة تمثل الائتمانات المصرفية، وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج الدراسة تأثير سلمي لمختلف القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في حين أن اختبارات السببية لـ Granger أظهرت أن هناك علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى القروض المصرفية وهذا يتفق مع فرضية الطلب-التابع.

كلمات مفتاحية: الائتمان المصرفي، التكامل المتزامن، الجزائر، القطاعات الاقتصادية، النمو الاقتصادي.

تصنيف JEL: E51، C22، O21، O47، O55.

Abstract:

The objective of this study is to investigate the relationship between banks' credit granted to different sectors and economic growth in Algeria during the period 1998-2017. To achieve the objective of the study, the

المؤلف المرسل: القرصو وفاء، الإيميل: fifikara@hotmail.fr

cointegration test and error correction model were used. Credits directed to different sectors (public, private, local administrations) were used as independent variables representing bank credits, and GDP was used as a dependent variable representing economic growth.

The results of the study showed a negative impact of various bank credits on economic growth while Granger's causality tests showed that there is a causal relationship going from economic growth to bank credit and this is consistent with the demand-following hypothesis.

Keywords: banks' credit; cointegration test; Algeria; economic sectors; economic growth.

Jel Classification Codes : E51, O21, C22, O55, O47

1. مقدمة:

إن السباق نحو النمو الاقتصادي المستدام يعتبر احد الأهداف الرئيسية للسياسات العامة في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو لذلك اختارت الحكومة الجزائرية إصلاح وتطوير النظام المصرفي الذي يعتبر القلب النابض في أي اقتصاد، وبالنظر إلى التغيرات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية فإن دور النظام المصرفي في دعم مسيرة عملية النمو الاقتصادي المستدام وضع محل تساؤل وهذا ما أدى الى حتمية اصلاح النظام المصرفي الجزائري وتحرير نظامه المالي منذ التسعينيات (صدر قانون النقد والقرض 1990).

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما جدا في تنمية أي اقتصاد لاسيما اقتصاديات العالم الثالث التي تتطلب الإدارة السليمة للأموال وكفاءة عملية منح القروض، ووفقا لـ (Levine R. , 1997, Levine pp. 688-726) فإن الوسطاء الماليين يلعبون دورا هاما في معظم الاقتصاديات من خلال قيامهم بدور الوساطة بين وحدات الفئاض ووحدات العجز وبالتالي المشاركة في خلق وتوفير السيولة اللازمة للأطراف الاقتصادية المختلفة، و يشير ايضا Levine أن كفاءة الوسطاء الماليين قد تؤثر ايضا على النمو الاقتصادي حيث ان كفاءة وفعالية أداء القطاع المصرفي يعتبر مؤشر للاستقرار المالي في أي بلد.

إن مدى قدرة البنوك على خلق الائتمان الناتج عن التوسع في قبول الودائع يسمح لها بتوفير

القروض للجمهور لتمويل المشاريع الاستثمارية وهذا يسرع النمو الاقتصادي، ولا يقتصر دور البنوك على التمويل فقط فالاستشارات المالية التي تقدمها البنوك للعملاء تشجعهم على التوجه إلى الاستثمار في قطاعات محددة ذات جدوى اقتصادية عالية، كما تعمل على تقديم النصح والإرشاد للمستثمرين للتغلب على العقبات التي قد تعرقل عملية الاستثمار.

تم وصف القروض المصرفية بأنها أداة أساسية للنهوض بالنمو الاقتصادي لذلك فإن الأجهزة التنظيمية المصرفية، المستثمرين وخبراء الإدارة والاقتصاد يتساءلون: إلى أي مدى تؤثر القروض المصرفية الموجهة لمختلف القطاعات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ بعض الدراسات مثل (T, R, & Levine (Levine, Beck, Cull and Jerome, 2005, pp. 1-37), Odedokun (Odedokun, 1998), Odedokun (2002) ترى أن الائتمان المقدم للقطاع العام ضعيف في تحقيق النمو الاقتصادي لأن القروض يمكن أن تهدر بسهولة على البرامج ذات الدوافع السياسية التي قد لا تكون في مصلحة الشعب، وترى بعد الدراسات الأخرى أن هناك حاجة إلى منح القروض للقطاع الخاص والعام من أجل تحفيز النمو الاقتصادي. كما أن هناك العديد من الأبحاث التي تستثني القروض الموجهة للقطاع العام بسبب الاعتقاد بأنها ضعيفة إلى حد كبير في التأثير على النمو الاقتصادي وعليه سنقوم في هذه الدراسة بمألاً هذه الفجوة من خلال تحليل مساهمة القروض الموجهة للقطاع الخاص والقطاع العام في النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى محاولة تحليل العلاقة بين مختلف القروض المصرفية القطاعية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017) ويتم ذلك من خلال دراسة نسبة توزيع القروض بين مختلف القطاعات (عام، خاص، إدارات محلية) ثم تحليل أثرها على النمو الاقتصادي في المدى القصير وال المدى الطويل، وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى التحقيق في اتجاه العلاقة السببية بين مختلف القروض المصرفية القطاعية والنمو الاقتصادي.

منهج الدراسة: ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي عند التطرق إلى العلاقة النظرية بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي، و تعتمد أيضا على منهج التحليل الكمي الإحصائي والأسلوب

القياسي، أي النماذج القياسية من أجل وصف متغيرات الدراسة وتقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة أي القروض المصرفية والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي.

2. المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

1.2. العلاقة بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي:

استحدث (Adam Smith (1767) في كتابه " ثروة الأمم" دور البنوك في تمويل الاقتصاد كما قام بتحليل دور القروض المصرفية في تمويل الإنتاج وتراكم رأس المال على المدى الطويل، وركز على الاستثمار في المدى الطويل وحسب وجهة نظره فان الوظائف الأساسية للبنوك تتمثل في التمويل القصير الأجل وخصم الكمبيالات. (Joseph Schumpeter (schumpeter, 1911) في كتابه "نظريات التنمية الاقتصادية" أعطى إجابها جديدا للنظريات المصرفية وتوصل الى أن الوساطة المالية يمكن أن تدفع النمو بتوفر الشروط التالية:

— ادخار عام وليس بالضرورة بنسب كبيرة.

— تحديد احتياجات المؤسسات.

— توجيه الادخار للمؤسسات.

— رقابة عمليات الاستغلال لهذه الأموال.

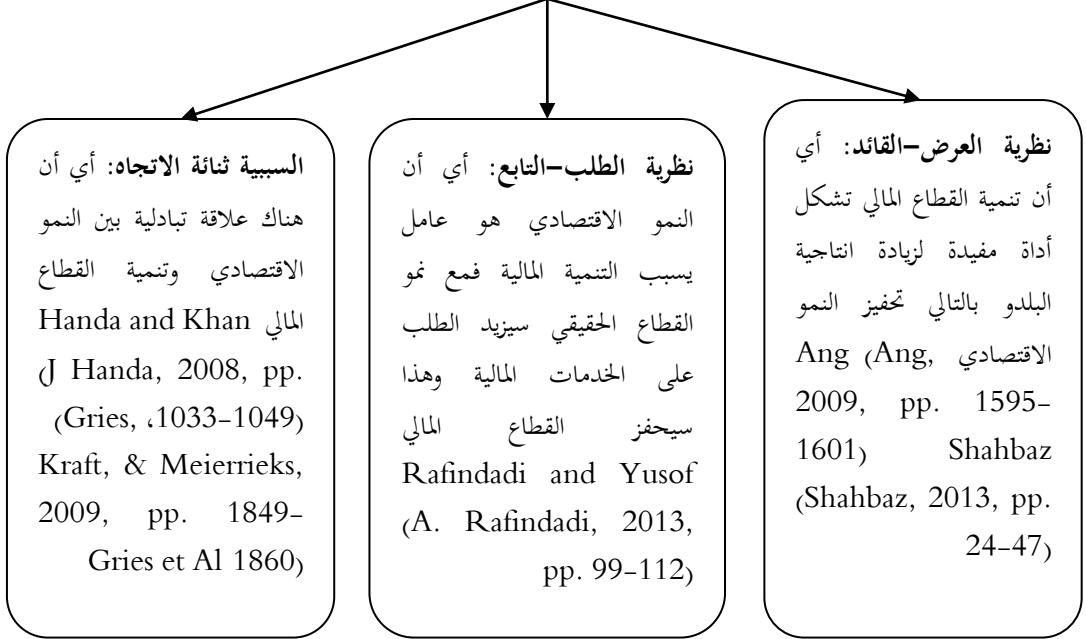
— تسيير المخاطر عن طريق التوزيع الجيد للأصول وكذلك التوجيه الأمثل لادخار.

وبالتالي يوفر Schumpeter رؤية واضحة لنوع النظام المصرفي الذي يعتبره قادر على تمويل الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي. أظهرت اعمال كل من (Patrick (patrick, 1966, pp. 174-، (Shaw (Shaw, 1973)، (Goldsmith (Goldsmith, 1969) 189 أن الإدارة الفعالة لأسعار الفائدة ستحفز تحقيق إيدخارات إضافية وبالتالي كمية الأموال القابلة للإستثمار ستتأثر مباشرة من خلال تعبئة المدخرات وعليه فان النمو الإقتصادي سيتجه نحو الزيادة أو الثبات.

وبشكل عام، لا يوجد إجماع بين الباحثين على حجم واتجاه العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو

الإقتصادي، فالدراسات سابقة في هذا المجال مبنية على ثلاث وجهات نظر رئيسية:

العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي



من الضروري الإشارة الى أن هناك العديد من الدراسات التي لم تستطع إثبات أي علاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي (Gries et al (2009). بناء على ما سبق نستطيع القول أن اتجاه العلاقة السببية بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي على مستوى الدول مازال غير واضح بالنسبة للباحثين وواضعي السياسات، فهو يعتمد على الخصائص الاقتصادية والسياسية، وعلى تطور النظام المالي والقوانين والتشريعات الخاصة بكل دولة (Calderon and Liu (Calderon & Liu, 2003, pp. 321-334).

2.2. العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي:

اهتمت دراسات مختلفة بالعلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، ويمكننا تعريف النمو الاقتصادي بأنه تغير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والدخل القومي والخدمات التي يقدمها البلد خلال فترة زمنية محددة، عادة يقاس من خلال مستوى الإنتاج داخل الإقتصاد، وهناك مقاييس معلمات اخرى للنمو مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، والسرعة تراكم رأس المال المادي وما إلى غير

ذلك Allen and Ndikumama (Allen & Ndikumana, 1998). ووفقا ل Bencivenca and Smith (Bencivenca & Smith, 1991, pp. 195-209) يتم إنتاج السلع الاستهلاكية في الاقتصاد من خلال رأس المال والعمل فرجل الأعمال يقترض من البنك ليستثمر رأس المال في الأعمال التجارية ويستخدمه لتوظيف العمال من أجل إنتاج السلع والخدمات لتحقيق النمو الاقتصادي ويمكن تقسيم الائتمان إلى قسمين: الائتمان المقدم للقطاع الخاص والائتمان المقدم للقطاع العام.

Demirguc-Kunt and Levine (Demirguc-kunt & Levine, 2008, pp. 1-68) يركزان

على أهمية تخصيص الائتمان للقطاع الخاص بدلا من الوساطة المصرفية كلها، وبالمثل يلاحظ Beck et al (2005) أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص يعتبر كمؤشر جيد للنمو الاقتصادي، ويمكن تفسير الطريقة التي يؤثر بها الائتمان على النمو الاقتصادي كالتالي: عند نمو نسبة الائتمان هذا يعني أن المستهلكين قاموا بالاقتراض أكثر وبالتالي الاستثمار أكثر، ويؤدي ارتفاع الاستهلاك والاستثمارات إلى خلق فرص عمل ويؤدي ذلك كله إلى نمو كل من الدخل والأرباح، ومن أجل زيادة النمو الاقتصادي بمساعدة الائتمان يجب وضع سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة وتفعيل عملية خصخصة القطاع المصرفي وتخفيض زيادة إستهلاك السلع التي ينتجها الاقتصاد.

أوضح د. عبد العظيم أن اجراء تحليل لتوزيع الائتمانات المصرفية على القطاعات الاقتصادية المقترضة لها، مثل قطاع الزراعة والصناعة والتجارة والمقاولات وغيرها، يفيد في تحديد أي القطاعات يتجه الى التوسع وأيها يتجه الى الانكماش أو يثبت على حاله، مؤكدا أن حجم القروض المصرفية التي يمنحها جهاز مصرفي معين في تاريخ ما يعتبر مؤشرا هاما يدل على حجم النشاط الاقتصادي، لأن ارتفاع حجم الائتمانات المصرفية دليل على الاتجاه الى التوسع الاقتصادي والنقدي. مما يتناسب مع التوازن الاقتصادي العام، لذلك تعتبر القروض المصرفية أحد المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي. (المأحي، 2017، الصفحات 28-29)

3. المحور الثاني: الدراسات السابقة.

العديد من الدراسات النظرية والعملية تثبت أن قوة القطاع المالي تدعم النمو الاقتصادي ومعظمها عادة ما تستنتج أن تطور القطاع المصرفي يسرع النمو الاقتصادي على سبيل المثال (Schumpeter, Shumpeter (1943, p. 110) أكد على دور القطاع المصرفي كعمول للاستثمارات الانتاجية وبهذه الطريقة سيدفع التنمية الاقتصادية، أما Pagano (1993, pp. 613-622) يستنتج ثلاث طرق تكون فيها تنمية القطاع المالي قادرة على التأثير على التنمية الاقتصادية هي: رفع انتاجية الاستثمار، التقليل من تكاليف المعاملات (بهذه الطريقة يمكن رفع قيمة المدخرات)، التحكم في الادخار من خلال أسعار الفائدة.

قام Orji Anthony (Anthony, 2012, pp. 357-372) بانجاز ورقة بحثية حول موضوع القروض البنكية والادخار في نيجيريا وأثرهما على النمو الاقتصادي باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ بفترات الابطاء (DL.ECM) خلال الفترة (1970-2006)، توصل الباحث الى أن مجموع المدخرات الخاصة تؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعني أن زيادة الادخار سيعزز النمو الاقتصادي النيجيري، كما أن نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، فزيادة القروض بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 73%، القروض الممنوحة للقطاع العام وسعر الصرف يؤثران أيضا ايجابيا على النمو الاقتصادي. توصل Raveesh Krishnankutty (Krishnankutty, 2011, pp. 60-71) في دراسة قام بها باستعمال بيانات البانل خلال الفترة (1999-2007) إلى أن الائتمان المصرفي الممنوح لمختلف القطاعات في شمال شرق الهند ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك أساسا إلى التقصير في الدفع وعدم وجود مراقبة من طرف السلطات. أجاب Ibrahim A.O. Bakare (Bakare, 2015, pp. 128-139) في بحثه عن الاشكالية: إلى أي مدى تؤدي الائتمانات المصرفية إلى تحفيز النمو الاقتصادي؟ خلال الفترة (1990-2013)، و توصل الى أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يؤثر إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي في نيجيريا، في حين أن الائتمان الموجه للقطاع

العام له أثر إيجابي لكن غير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، كما أن التضخم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ، ولذلك توصي الدراسة بأن تتكفل الحكومة بإجراء مراجعة لبياناتها المالية لتخفيض نسبة احتلاس الأموال في المكاتب العامة. قام (Akujubi & DR. Chima (Akujubi & Chima, 2015, pp. 128-139) بانجاز ورقة بحثية حول العلاقة بين القروض المصرفية الموجهة للقطاعات الانتاجية والتنمية الاقتصادية في نيجريا خلال الفترة (1960-2008) باستخدام التكامل المشترك، توصل الباحثان الى أن القروض المصرفية الموجهة للقطاعات الانتاجية (الزراعة، صيد الأسماك، الصناعة التحويلة، التعدين، المهاجر، البناء والعقارات) لم تحقق اداء جيد وبالتالي لم تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي، لذلك ينبغي أن تكون هناك رقابة صارمة للتسهيلات لتفادي احتلاس الأموال.

ركز رابع مرار (مرار، 2016، الصفحات 1-101) على تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية والنمو الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي لفلسطين خلال الفترة (1996-2014)، أظهرت نتائج التحليل باستعمال نماذج التكامل المشترك واختبارات السببية ل Granger أنه يوجد هناك تأثير إيجابي للنمو في نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي ولا يوجد هناك أي تأثير ذي مغزى للنمو في نسبة الائتمان المقدم للقطاع العام على النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل، اختبار السببية أظهر أن النمو الاقتصادي ضروري لتطوير النظام المصرفي (نظرية العرض-القائد) في المدى القصير أما في المدى الطويل فان نمو النظام المصرفي يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية (نظرية الطلب-التابع). قدم خالد محمد السواعي (السواعي، 2016، الصفحات 18-32) (2015) دراسة تهدف الى تحليل أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1992-2011) باستخدام التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير، كذلك تحرير القطاع المالي (الائتمان المحلي، الائتمان الخاص، عرض النقود) له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

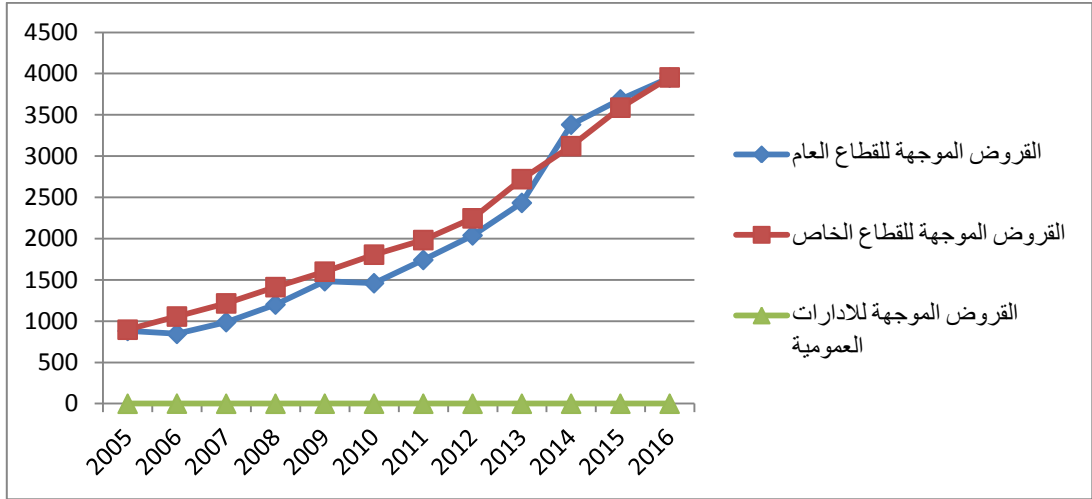
4. المحور الثالث: تحليل نظري ودراسة قياسية للعلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر:

1.4. تطور القروض المصرفية في الجزائر:

قد سمح التحسن في الأوضاع المالية للحكومة، قيام الجهاز المصرفي خلال السنوات الأخيرة بتوجيه القدر الأكبر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص، وذلك انسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج. ومن خلال الشكل (1) نلاحظ ان القروض تتوزع بين القطاعين الخاص والعام بقيم متساوية تقريبا أما الادارات العمومية فتتحصل على قيم رمزية من القروض مقارنة بالقطاعين السابقين، و نلاحظ أيضا أنه قد بلغ حجم الائتمان المقدم للقطاع العام 882.4 مليار دينار سنة 2005 ليرتفع الى 3952.2 مليار دينار سنة 2016 ومن جهة أخرى عرف حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص ، تزايدا بوتيرة اعلي من القطاعات الأخرى، حيث انتقل من 897.3 مليار دينار سنة 2005 إلى 3955.0 مليار دينار ، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى إنشاء صناديق ضمان القروض وتدخل الدولة في منع البنوك من رفض الملفات المدروسة لتعزيز روح المقاولاتية وحسب رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية السيد جبار إن "البنوك لا تزال واعية بدورها الأساسي في مجال تمويل الاقتصاد الحقيقي. فخلال السنوات الأخيرة، سجلنا نسبة نمو جيدة للقروض التي تجاوزت في بعض السنوات 20 بالمائة. ففي سنة 2014 بلغت نسبة نموها 26% وخلال سنتي 2015-2016 تم تسجيل 16% و18% من نمو القروض على التوالي " (موقع وكالة الانباء الجزائرية). و بالرغم من الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر في السنوات الأخيرة ، الا أنه يعتبر دون المستوى المطلوب ومتدني مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي. وهذا ما يوضح أن دور البنوك في تمويل نشاط القطاع الخاص ما زال ضعيفا مقارنة بالكثير من الدول النامية سواء العربية منها أو بلدان جنوب شرق آسيا.

الشكل 1: حجم الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد حسب القطاع خلال المدة 2005-2016 الوحدة

(مليار دج).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

(bulletin statistique de la banque d'algerie, Mai 2011 ; septembre 2017.

2.4 . دراسة قياسية للعلاقة بين القروض المصرفية الموجهة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي

في الجزائر خلال الفترة (1998-2017):

1.2.4 . منهجية الدراسة:

حسب الاقتصاد الكلي، فإن النظرية الاقتصادية تشير في الغالب إلى وجود علاقة في المدى الطويل

بين متغيرين أو أكثر، حتى في حالة انحراف هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية، فإن هناك قوى تعيدها إلى

التوازن مما يضمن تحقق العلاقة أو الارتباط في المدى الطويل. تصطدم دراسة العلاقة التوازنية في المدى

الطويل بمشكلة عدم الاستقرار الموجود في أغلب السلاسل الزمنية(خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية

كلية)، يؤدي عدم استقرار السلاسل الزمنية في الكثير من الأحيان إلى انحدار زائف بين المتغيرات

الاقتصادية (Granger and Newbold (Granger & Newbold, 1974, pp. 111-

120)،صحيح أن المفاضلة (التكامل) تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية غير أنها في هذه

الحالة قد تفقد جزءاً كبيراً من المعلومات المرتبطة بسلوكها في المدى الطويل، و بالتالي فإن استخدام طريقة

المربعات الصغرى في تقدير الانحدار بين متغيرات السلاسل الزمنية غير المستقرة يؤدي إلى علاقة زائفة بين هذه المتغيرات (Lim & mcaleer, 2001, pp. 1599-1619). في هذه الحالة يستعمل اختبار التكامل المتزامن (Co-integration test) الذي أدخل من طرف (1981) C.W.J.Granger ، والذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف. اقترح كل من Engle.R.F و C.W.J.Granger (1987) طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين:

❖ تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \alpha + \beta Y_t + e_t, \dots\dots\dots (1)$$

❖ تقوم المرحلة الثانية على اختبار استقرارية حد الخطأ العشوائي e_t لمعادلة الانحدار السابقة. فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن ما بين المتغيرين X و Y .

ولدراسة علاقة المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، هناك أيضا اختبار التكامل المتزامن لـ (Johansen, 1988, p. 233) ، الذي يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن. ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots\dots\dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon \dots (2)$$

حيث أن: المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^p A_{i-1}$. عدد التأخرات في النموذج $R_g(\pi_p) = r$. رتبة المصفوفة π ، والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن. و في هذا الصدد، أثبت كل من Engle.R.F³¹ و C.W.J.Granger (1987) أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج

لتصحيح الأخطاء ECM. ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء ما بين متغيرين ممثلا بالمعادلة

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3) \dots \dots \dots$$

حيث يمثل e_{t-1} حد تصحيح الخطأ المقدر في المعادلة (1)، والذي يشير ضمنا إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لإنحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة (Borbonnais, 2015, pp. 297-314).

2.2.4. النتائج التطبيقية:

بعد وصفنا لتطور القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص وللادارات المحلية بالجزائر ، واستنادا إلى

المقاربات النظرية والدراسات التطبيقية السابقة التي سبق وصفها، ستأخذ الدراسة النموذج التالي:

$$GDP = f(PUBCB, BCPS, ADCB)$$

بحيث يمثل: GDP : الناتج المحلي الإجمالي (المصدر من البنك الدولي (BM (BM) ،

PUBCB : القروض الممنوحة للقطاع العام، BCPS : القروض الممنوحة للقطاع الخاص، ADCB : القروض الممنوحة للادارات المحلية.

(PUBCB، BCPS، ADCB المصدر التقارير السنوية لبنك الجزائر (بنك الجزائر))

❖ اختبار جذر الوحدة: يهدف هذا الاختبار إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أنه سيتم الاعتماد على اختبار كل من (ADF)، اختبار - phillips perron (PP)، من خلال الجدول رقم (1) تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة لجميع المتغيرات عند المستوى إلا أنه تم رفض هذه الفرضية بالنسبة للفرق الأول لنفس المتغيرات مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة عند درجة الفرق الأول (1)I وعند مستوى معنوية 5%. إذن يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن.

الجدول 1: نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.887359	60.98197	47.85613	0.0018
At most 1	0.537427	23.86167	29.79707	0.2064
At most 2	0.388308	10.75552	15.49471	0.2270
At most 3	0.131641	2.399560	3.841466	0.1214

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج 9 Eviews .

❖ اختبار التكامل المتزامن: يسمح هذا الاختبار بتحديد عدد متجهات التكامل المتزامن، أين يتم من خلاله اختبار ما إذا كانت هنالك علاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل. وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (2).

الجدول 2: نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen

ADF		PP		القرار (الرتبة)	المتغيرات
عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى		
-3.5471 (0.0014)	-0.6313 (0.9632)	-3.5471 (0.0014)	-0.6313 (0.9632)	I(1)	GDP
-4.1538 (0.0217)	1.9492 (1.0000)	-4.1537 (0.0217)	-0.6591 (0.9617)	I(1)	PUBC B
-2.1123 (0.0366)	-0.5363 (0.9713)	-1.9897 (0.0472)	-0.7075 (0.9573)	I(1)	BCPS
-5.7299 (0.0000)	0.0468 (0.6841)	-15.6974 (0.0001)	-1.1608 (0.2150)	I(1)	ADCB
-	-1.7718 (0.0273)	-	-1.6098 (0.0494)	I(0)	ECM

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج 9 Eviews .

من الجدول أعلاه يتضح أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 ، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن. من جهة أخرى، يتضح أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r=1$ عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن هيكل الناتج المحلي الإجمالي متكامل تكاملا متزامنا مع بقية المتغيرات المفسرة، أي وجود توليفة خطية ساكنة بين الناتج المحلي الإجمالي وبقية محدداته، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

و للقيام باختبار التكامل المتزامن لكل من Engle و Granger (1987)، فإنه يمكن تقدير

علاقة الانحدار الممثلة بالمعادلة (1)، والتي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول 3: نتائج اختبار التكامل المتزامن ل Granger و Engle

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1084.334	868.9203	1.247909	0.2312
PUBCB	0.204296	0.532597	0.383584	0.7067
BCPS	137.2140	123.8899	1.107547	0.2855
ADCB	716.5386	1012.920	0.707399	0.4902
R-squared	0.482937	Mean dependent var		3514.755
Adjusted R-squared	0.379524	S.D. dependent var		1470.780
S.E. of regression	1158.538	Akaike info criterion		17.13237
Sum squared resid	20133156	Schwarz criterion		17.33120
Log likelihood	-158.7575	Hannan-Quinn criter.		17.16602
F-statistic	4.669997	Durbin-Watson stat		0.701780
Prob(F-statistic)	0.016965			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول (3) أعلاه، يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.4829، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدراته على تفسير التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يربو عن 48.29% من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توحي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء. هذا ويظهر احتمال F Statistic لفيشر اصغر من 5% وبالتالي النموذج ملائم لتمثيل العلاقة بين الناتج المحلي

الاجمالي ومحدداته في المدى الطويل. أما من ناحية التأثير فنجد بأن الناتج المحلي الإجمالي لا يتأثر معنويًا في المدى الطويل بالمتغيرات المستقلة.

وفي ذات السياق، ومن خلال نتائج الجدول رقم (1) المتضمن لنتائج الاستقرارية تم قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة في سلسلة بواقي معادلة الإنحدار (1) وهي متكاملة عند المستوى $I(0)$ ، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل أي يوجد علاقة التكامل المتزامن بين الناتج المحلي الإجمالي وبقية محدداته. وعليه، يمكننا تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية المتكاملة زمنياً، من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء. في حالتنا سيأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

حيث يمثل X المتغيرات المفسرة، تقدير هذه المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، تظهر نتائجه على نحو ما يوضحه الجدول (4) أدناه.

الجدول 4: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	451.9591*	139.9425	3.229606	0.0066
DPUBCB	-0.219460	0.506653	-0.433157	0.6720
DBCPS	-268.4432*	63.06026	-4.256931	0.0009
DADCB	-174.0164	230.8791	-0.753712	0.4645
ECM(-1)	-0.401027*	0.132910	-3.017274	0.0099
R-squared	0.637861	Mean dependent var		125.2928
Adjusted R-squared	0.526433	S.D. dependent var		590.1680
S.E. of regression	406.1310	Akaike info criterion		15.08136
Sum squared resid	2144251.	Schwarz criterion		15.32869
Log likelihood	-130.7323	Hannan-Quinn criter.		15.11546
F-statistic	5.724451	Durbin-Watson stat		2.217560
Prob(F-statistic)	0.006985			

* significant at 1%, ** significant at 5%, *** significant at 10%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول (4) أعلاه، يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.6378، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يربو عن 63.78% من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توحى إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء.

من جهة أخرى تظهر معلمة حد تصحيح الخطأ ECT معنوية عند مستوى الدلالة 1% وذات إشارة سالبة (-0.4010)، تدل على أن سلوك الناتج المحلي الإجمالي قد تستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي أربعة فترات حتى يصل لوضع التوازن طويل الأجل. أما إذا تحدثنا بلغة سرعة التعديل، فنقول بأنه يتم في كل فترة تعديل ما يربو عن 40.10% من إختلالات توازن الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، وهذا ما يدعم فرضية التكامل المتزامن. كما تبين هذه النتيجة أيضاً، أن معلمة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بإبطاء سنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 1% وبإشارة موجبة، مما يوحي بأن الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كان يتجه نحو التزايد. أما من ناحية التأثير فنجد بأن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر في المدى القصير بالقروض الممنوحة للقطاع الخاص أما بقية المتغيرات فلم يكن لها أي أثر معنوي في المدى القصير.

❖ تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

من بين الطرق المستخدمة أيضاً للوصول إلى العلاقة ما بين مجموعة من متغيرات السلاسل الزمنية (Multivariate time series models) ما يسمى بطريقة السلاسل الزمنية المتعددة والتي تفسر قيم المتغير الحالية للمتغير بالقيم السابقة له، وبالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، لذلك سيستند التحليل القياسي على ما يسمى باختبارات جرانجر للسببية (Multivariate Granger Causality) .

الجدول 5: نتائج اختبار Granger للسببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BCPS does not Granger Cause GDP	17	0.57998	0.5749
GDP does not Granger Cause BCPS		5.25472	0.0057
PUBCB does not Granger Cause GDP	17	4.40454	0.0368
GDP does not Granger Cause PUBCB		4.58324	0.0332
ADCB does not Granger Cause GDP	17	0.58516	0.6301
GDP does not Granger Cause ADCB		1.87044	0.1963

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج 9 Eviews .

من الجدول (5) نلاحظ أن احتمال تأثير القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي أكبر من 5% (0.5749) وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن BCPS لا يسبب GDP بينما أن احتمال تأثير الناتج المحلي الاجمالي على القروض الموجهة للقطاع الخاص أصغر من 5% (0.0057) وبالتالي فان GDP يسبب BCPS وبالمثل نجد أن العلاقة السببية متبادلة بين GDP و PUBCB ولا توجد أي علاقة سببية بين ADCB والناتج المحلي الاجمالي.

5. تحليل النتائج :

يظهر تقدير العلاقة الطويلة الأجل أن إشارة معاملات المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقاً من الدراسات السابقة ومن النظرية الاقتصادية كانت كلها موجبة لكنها غير معنوية التأثير على النمو الاقتصادي، وقد يعود ذلك الى ضعف نسبة القروض الممنوحة لمختلف القطاعات مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي. أما نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير أظهرت أثر سلبي غير معنوي لكل من القروض الممنوحة للقطاع العام PUBCB و الادارات المحلية وقد يكون هذا نتيجة لإرتفاع معدل إحتلاس الأموال وعدم الإخلاص بين العاملين في القطاع العام في ظل الفساد الذي أكل بعمق في نسيج

مجتمعنا كما أن القروض الممنوحة للإدارات المحلية ADCB تستغل في تقديم الخدمات المجانية للشعب لذلك فإنها لا تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ولذلك، فإننا نتفق مع الفرضية التي تنص على أن الائتمان للقطاع العام والادارات المحلية ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير تظهر أن القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص BCPS تؤثر سلبا ومعنويا على الناتج المحلي الاجمالي وهي نتيجة لا تتفق مع معظم الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى أن لتطور نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص أثر إيجابي على النمو الاقتصادي (Bouzid, 2003, p. 11)، وقد يعود ذلك الى عدم الكفاءة في تخصيص الائتمان حيث تتلقى قطاعات أقل إنتاجية على حصة كبيرة من الائتمان. العلاقة السببية اتجهت من النمو الاقتصادي إلى تطور القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص، حيث إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية إما من أجل إيداع المدخرات أو الطلب على القروض من أجل الاستثمار أي أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر ضرورياً جداً من أجل تطور القطاع المصرفي في المدى القصيرة هذا يتفق مع نظرية الطلب- التابع، كل من القروض المصرفية الممنوحة للقطاع العام والادارات المحلية تؤثر سلبا لكن غير معنويا على الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير لكن نجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين الناتج المحلي الاجمالي والقروض المصرفية الموجهة للقطاع العام. وهذا يدل على عدم فعالية القروض المقدمة للقطاع العام وعدم ارتباطها بالخططة تطويرية للإقتصاد، سواء على المدى القصير أو الطويل، حيث إن الجزء الأكبر من القروض المقدمة للقطاع العام تذهب لدعم الموازنة الحكومية (ميزان المدفوعات) وفي البرامج السياسية (كالاتخابات) ودفع رواتب الموظفين.

6. الخاتمة:

هناك جدل بين الاقتصاديين حول تأثير القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، حيث تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية للدور المزدوج الإيجابي أو السلبي لخدمات القطاع المصرفي، فالدور الإيجابي يرتبط باندماج قطاع خدمات الوساطة المالية مع قطاع الأعمال والقطاع العائلي ومدى كفاءته في تنفيذ الوساطة المالية بينما أن الدور السلبي يرتبط بتخلي قطاع خدمات الوساطة المالية عن هذا الدور وانعدام

الكفاءة في توجيه المدخرات للقطاعات ذات الإنتاجية الأعلى. لذلك حاولت الدراسة بشكل محدد معرفة مدى تأثير القروض المصرفية القطاعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1998-2017، و أشارت نتائجها إلى أن لكل من القروض الممنوحة للقطاع العام، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، و القروض الممنوحة للإدارات المحلية أثر سلبي على النمو الاقتصادي كما أن اختبارات السببية لـ Granger أظهرت أن هناك علاقة سببية تنجح من النمو الاقتصادي إلى القروض المصرفية وهذا يتفق مع فرضية الطلب-التابع أي أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على القروض المصرفية. نتائج الدراسة تتناهي مع النظرية الاقتصادية التي تفرض وجود علاقة إيجابية بين نمو القروض المصرفية والنمو الاقتصادي لذلك لازال أمام الجزائر العديد من الجهود والإصلاحات والسياسات التي يتوجب عليها القيام بها قصد تفعيل نظامها المصرفي والنهوض بنموها الاقتصادي والمتمثلة في:

- العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح المالي في نشر البيانات والمعلومات، لتوفير الثقة بمصادقية القطاع المصرفي.
- تقديم خدمات وأدوات مالية جديدة ومتنوعة تغطي كافة الرغبات التي ينشدها المستثمرون على الصعيدين المحلي والعالمي.
- خلق مكاتب استشارات لدراسة نوعية وجدوى القروض الموجهة للاقتصاد فعدم مساهمة نسبة القروض المعروضة من طرف الجهاز المصرفي في رفع النمو الاقتصادي يعكس عدم فاعلية تلك القروض.
- ينبغي أن تتكفل الحكومة بإجراء مراجعة لبياناتها المالية عند استحقاقها، من أجل خفض معدل اختلاس الأموال في المكاتب العامة.

7. قائمة المراجع:

- A O Ibrahim Bakare .(2015) .TO WHAT EXTENT DOES BANKS ' CREDIT STIMULATE ECONOMIC GROWTH? evidence from nigeria . *JORIND journals* 13(1) June.139-128 ،
- Allen, D. S., & Ndikumana, L. (1998). Financial Intermediation and Economic Growth in Southern Africa. *Working Paper Series* .

- Beck T ،Cull R و Jerome A.T .(2005) .Bank privatization and performance: Empirical Evidence from Nigeria .*World Bank Policy Research Working Paper N°3511* .37-1
- BM. Consulté le Mars 20, 2018, sur www.banquemondiale.org
- Borbonnais, R. (2015). *économétrie*. Paris : Dunod ,7^o édition.
- Bouزيد, A. (2003). libéralisation financière et croissance économique, Approche en données de panel. *20^{ème} Journées Internationales d'économies monétaire et financier*, (p. 11). Birmingham.
- C Calderon و L Liu .(2003) .The Direction of Causality between Financial Development and Economic Growth . *Journal Of Development Economics* 72.
- C Lim و M mcaleer .(2001) .Cointegration Analysis Of Quarterly Tourism Demand By Hong Kong And Singapore For Australia .*Applied Economics*, 33.
- Demirguc-kunt ،Ross Levine .(2008) .Finance, financial sector policies, and long-run growth .*Policy Research Working Paper Series 4469, The World Bank*.68-1 ،
- DR Akujuobi ،DR Chima .(2015) .The production sector credit and economic development of Nigeria, a cointegration analysis . *IJEMR November, Vol 2*.139-128 ،
- E.S Shaw .(1973) .Financial Deepening in Economic Development .*Oxford University Press*.
- Granger ،Newbold .(1974) .Spurious regressions in econometrics .*Journal of Econometrics* 2.120-111 ،
- H.T patrick .(1966) .Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Contries .*Economic Development and Cultural Change*.
- J A Schumpeter .(1943) .The Theory of Economic Development . *Cambridge Mass, Harvard University Press*.110 ،
- J.A schumpeter .(1911) .The Theory of Economic Development .*Harvard University Press, Cambridge*.
- J.B Ang .(2009) .Financial Development and the FDI-Growth Nexus: The Malaysian Experience . *Applied Economics* 41(13).1601-1595 ،

- Johansen, S. (1988). Statistical Analysis of Cointegration Vectors. *Journal of Economic Dynamics and Control* , 231-254.
- Levine .(2002) .Bank Based or Market Based Financial Systems:Which is Better ?*Journal of Financial Intermediation* 11.428-398 ،
- Levine, R. (1997). Financial Development and Economic Growth:views and agenda. *Journal of Economic Literature* , pp 688-726.
- M Pagano .(1993) .Financial Markets and Growth: An Overview .*European Economic Review*,N.622-613 ، 37 °
- M. Shahbaz .(2013) .Financial Development, Economics Growth, Income Inequality Nexus: A Case Study of Pakistan .*International Journal of Economics and Empirical Research* 1(3).47-24 ،
- M.O Odedokun .(1998) .Financial intermediation and economic growth in developing countries .*Journal of Economic Studies* vol 25, Issue:3 .
- Orji Anthony .(2012) .Bank Savings and Bank Credits in Nigeria: Determinants and Impact on Economic Growth . *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 2, N°3 .372-357 ،
- R.W Goldsmith .(1969) .Financial Structure and Development .*New Haven: Yale University Press* .
- Raveesh Krishnankutty .(2011) .Role of banks credit in economic growth: a study with special reference to north east INDIA . *The Economic Research Guardian* , Vol.1, N°2 .71-60
- S khan J Handa .(2008) .Financial Development And Economic Growth: A Symbiotic Relationship .*Applied Financial Economics* 18(13)-1033 .1049
- T Gries ،M Kraft و ،D Meierrieks .(2009) .Linkages Between Financial Deepening, Trade Openness, And Economic Development: Causality Evidence from Sub-Saharan Africa .*World Development* 37(12).
- V R Bencivenga و ،B D Smith .(1991) .Financial Intermediation and Endogenous Growth . *Review of Economic Studies*.209-195 ،
- Z.Yousof A. Rafindadi .(2013) .Is Financial Development A Factor To The Leading Growth Profile Of The South African Economy ?*Measuring And Uncovering The Hidden Secret. International Journal of Economics and Empirical Research* 1(9).112-99 ،

الشادلي ابراهيم حامد الماحي. (2017). أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في السودان مع التركيز على الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1999-2015). رسالة دكتوراه في الاقتصاد، 2017، جامعة النيلين كلية الاقتصاد بالسودان .

بنك الجزائر. تاريخ الاسترداد 20 مارس، 2018، من <http://www.bank-of-algeria.dz>
 خالد محمد السواعي. (2016). أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن . المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 18-32.

رابح مرار. (2016). تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشر النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (M.A.S)، 1-101.

موقع وكالة الانباء الجزائرية. تاريخ الاسترداد 05 جويلية، 2017، من

<http://ar.aps.dz/economie/47195-7-2017>